التحولات التركيبية المصاحبة لـ (ما) الكافة المهيئة دراسة في الوظيفة التركيبية للأداة

The structural transformation accompanied with suspending and preparatory article (ma)

فؤاد رمضان محمد حمادة
أستاذ مشارك/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين

Foud Rmadan Mohammed
Associate professor/
Al-Quds Open University/ Palestine
foadhamada@Gmil.com

تاريخ الاستلام: 12/ 11/ 2019م، **تاريخ القبول:** 9/3/ 2020م.
E-ISSN: 2616-9843
P-ISSN: 2616-9835

Received: 12/11/ 2019, **Accepted:** 9/ 3/ 2020.
DOI: 10.33977/0507-000-053-007
https: //journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

الملخص:

التحولات التركيبية المصاحبة لـ (ما) الكافة المهيئة

تناولت الدراسة التحولات التركيبية المصاحبة لـ (ما) الكافة المهيئة، وما تحدثه من تغير في خصائص الألفاظ، وفي بنية التراكيب النحوية، حيث تكون زائدة، والغرض منها التحول الشكلي بإلغاء عمل ما قبلها فيما بعدها، وتوليد معان جديدة.

وتهدف الدراسة إلى تتبع مواطن ما الكافة المهيئة وتمييزها عن أخواتها، وموقف النحاة منها، وما تحدثه من تحولات في التراكيب، والدلالة.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى كثير من النتائج، من أهمها:

اتفاق النحاة على معاني الأساليب، وأدواتها، ومكوناتها، ولكنهم لم يعطوها استقلاليتها، وأحالوا جميع الأساليب النحوية إلى جمل اسمية أو فعلية. فأكثروا من التأويل والتقدير الواجب بما يشعر بتفكك أبنية الأساليب التركيبية وفوضى القواعد.

تقترن (ما) الكافة المهيئة ببعض الأسماء، والأفعال، والحروف، فتكف اللفظ السابق لها عن وظيفته النحوية، وتهيئه للدخول على الجمل بدلا من الألفاظ المفردة.

وتعد الحروف والأدوات المصدر الأكثر فاعلية في إحداث التغييرات التركيبية، وتوليد المعاني.

(ما) الكافة تبطل العمل، ولا تغير التركيب. أما المهيئة فتبطل العمل، ويليها تركيب مختلف.

لم يوفق النحاة في إحالة (ما) الكافة المهيئة إلى المصدرية لإعطائها مواقع إعرابية، فمعنى المصدر الصريح غير معنى المصدر المؤول، ومواقع المصادر الصريحة غير مواقع المصادر المؤولة.

الكلمات المفتاحية: التحولات التركيبية، ما الكافة، ما المهيئة، الوظيفة التركيبية، الأداة.

Abstract

The structural transformation

accompanied with suspending and preparatory article (ma).

Study in the structural function of the article.

The study explored the structural transformation accompanied with suspending and preparatory article (ma); the changes affected on words, characteristics on the construction of grammatical structures. (ma) is an extra form whose function is a formalistic change to stop the function of the pre-word in favor of the post-words and to generate new meanings.

The aim of this study was to follow the process of suspending and preparatory article (ma) and its distinguish from its sisters more than that the grammarians opinion about what arise in transformations in structures, and significance.

The study was adopted the analytical descriptive approach, and comparative approach, the study reached many results: the most important of which are: grammarians don›t differ about the meaning of syntactic methods, tools and structure, but they give it its grammar independence, they assign all grammatical techniques as: Nominal sentence, verbal sentence. They over of assessment and direction which weaked the structural techniques and produce a syntactic chaos.

The study was adopted the analytical descriptive approach, and comparative approach, the study reached many results: the most important of which are: grammarians don't differ about the meaning of syntactic methods, tools and structure, but they give it its grammar independence, they assign all grammatical techniques as: Nominal sentence, verbal sentence. They over of assessment and direction which weaked the structural techniques and produce a syntactic chaos.

Letters and tools are the most effective source to make structural changes and generate the meaning.

Suspending article (ma) stop the work and does not change the structure but preparatory article (ma) stops the work and different structure does follow it.

The grammarians have not succeeded to assign the suspending and preparatory article (ma) to the infinitive to give it syntactic sites. The meaning of clear infinitive is not the meaningof the interpreted infinitive and thesites of clear infinitive other than thesites of the interpreted infinitive.

***keywords**: The structural transformation-Suspending article (ma)-Preparatory article (ma)-*

The structural function-Article.

المقدمة:

تعتمد اللغات في توليد المعاني النحوية على التحولات التركيبية، فكل تغيير في مبنى السياق يؤدي إلى تغيير في مدلوله، ولولا هذه التحولات لضاقت اللغات على أهلها، وهي أشبه بتحولات الأبنية الصرفية، فكل تغير في مفردات التراكيب، أو في ترتيبها، أو الزيادة عليها، أو الانتقاص منها يؤدي إلى التغيير في معاني الأبنية النحوية.

وتعد الحروف والأدوات المصدر الأكثر فاعلية في إحداث التغييرات التركيبية، وتوليد المعاني المختلفة، حيث يؤدي اختلاف رتبة حروف المعاني، أو الأداة في الجملة، أو الصيغة التي تليها، أو حركة الصيغة إلى اختلاف التركيب ودلالته.

وإذا كان التركيب الجملي قد اقتصر على الجملتين: الاسمية

والفعلية، فإن الأساليب المعتمدة على الأدوات قد ولدت بقية معاني اللغة كـ: الاستفهام، والشرط، والتعجب، والنفي، والنهي، والأمر، والنداء، والندبة، والاستثناء، والقسم، والاستغاثة، والعرض، والتحضيض، والتعريف، وغيرها.

ولم يعط النحاة هذه الأساليب اللغوية استقلاليتها، وردوا جميع الأساليب اللغوية إلى جمل: اسمية أو فعلية. لأن الكلام عندهم لا ينعقد إلا بالإسناد، ولا ينعقد إسناد بحرف واسم، أو حرف وفعل. قال الزمخشري (1992، 23): «والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذاك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك. أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر. وتسمى الجملة.

وقد ألجأتهم هذه الأحكام المسبقة إلى البحث في الأصول الاسمية والفعلية للأساليب، وترك التركيب المُعَبَّر به عن المعنى الصريح المباشر، فلم يختلف النحاة في معاني الأساليب، وأدواتها، ومكوناتها، ولكنهم لم يعطوها استقلاليتها، وردوا جميع الأساليب اللغوية إلى مكونات الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فأكثروا من التأويل والتقدير الواجب بالضرورة.

والحقيقة إنّ التركيب الاسمي والفعلي ليس إلا نمطا من أنماط الجمل الخبرية، وليس أصلا لجميع التراكيب، وأن كل تركيب له مكوناته الخاصة به.

أولا: (ما) بين الحرف والأداة

لم يعتَن النحاة بالحرف والأداة عنايتهم بالاسم والفعل. يظهر هذا من خلال تركهم الحرف والأداة من غير تعريف. فالاسم كل كلمة تدل على معنى في نَفسها، والفعل ما دل على اقتران حدث بزمان، والحرف ما دل عَلَى معنى في غيره. قال سيبويه (1988: 12): فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنى، ليس باسم، ولا فعل. والاسم يخبر به، ويخبر عنه، والفعل يخبر به، والحرف لا يخبر عنه، ولا يخبر به. قال الأنباري (1999: 36): هذه الأقسام الثلاثة، لها ثلاث مراتب؛ فمنها ما يخبر به، ويخبر عنه، وهو الاسم؛ نحو «زيد قائم»، ومنها ما يخبر به، ولا يخبر عنه، وهو الفعل؛ نحو «قام زيد»، ومنها ما لا يخبر به، ولا يخبر عنه، وهو الحرف؛ نحو «هل وبل» وما أشبه ذلك

ويعرف الاسم بعلامته، والفعل بعلامته، والحرف لا علامة له. قال ابن جني (ب، د، ت، 8): «والحرف: مَا لم تحسن فيه عَلامَة من عَلَامَات الْأَسْمَاء، وَلَا عَلَامَات الْأَفْعَال، وَإِنَّمَا جَاءَ لمَعْنًى في غَيره. نَحْو: هلْ، وبلْ، وَقد. لَا تَقول: من هلَ، وَلَا قَد هلَ، وَلَا تَأمر بِهِ

فقد اعترف النحاة بالحرف قسماً من أقسام الكلام، ثم تركوه بلا معنى، ولا علامة، ولا وظيفة، فما لازمته؟! وقد أدى تجاهل النحاة لمكانة الحرف والأداة إلى الإخلال بالأساليب والتراكيب النحوية المعتمدة على الحرف والأداة.

ثم إنّ الفصل بين مبحث الحرف، ومبحث الأداة لازمة من لوازم الدرس النحوي، لما بينهما من المفارقات، فالأصل في الحرف– كحروف الجر وحروف العطف– إنّ يكون بسيطا، وأن يدل على معنى واحدا يضيفه للسياق. أما تعدد معاني الحروف البسيطة، فهو من مظاهر التضمين، أو حذف الفعل المتعلق به الحرف. قال السيوطي (ب، د، ت، 2/463).: «عُلم مِمَّا حُكيَ عَن الْبَصرِيين فِي هَذه الأحرف «حروف الجر» من الاقْتصَار على مَعْنى وَاحد لكل حرف– إنّ مَذْهَبهم– إنّ أحرف الْجَرّ لَا يَنُوب بَعْضهَا عَن بعض بِقيَاس، كَمَا إنّ أحرف الْجَزْم كَذَلك، وَمَا أوهم ذَلِك. فإمَّا مؤول تَأْوِيلا يقبله اللَّفْظ، أو على تضمين الْفِعْل معنى فعل يتعدى بذلك الْحَرْف، أَو على النِّيَابَة شذوذا، والأخير محمل الْبَاب كُله عِنْد غَيرهم بِلَا شذوذ، وَهُوَ أقل تعسفا.

أما الأداة نحو: (ما) و(مَنْ) فتأخذ معناها من السياق، فلابد من معرفة جميع مفردات السياق، وصيَغه، وحركة إعراب ما هو معرب منها، وترتيبها. لمعرفة معنى الأَداة، فهي التي تعطي السياق معناه؛ وتأخذ معناها منه؛ لأنها جزء من التراكيب.

وتعد (ما) بسيطة ومركبة مع غيرها من أكثر الأدوات التي تجري تحولات تركيبية ودلالية، حيث تأتي استفهامية، وتعجبية، وشرطية، وموصولة، ومصدرية، وظرفية، ونافية، وزائدة، وكافة، ومشبهة بالفعل.

وقد توزعت معاني (ما) بين الحروف والأسماء. فقيل: هي حرف حين تكون نافية، أو مصدرية، أو كافة أو زائدة، وهي اسم حين تكون موصولة، أو تعجبية، أو استفهامية، أو شرطية (المرادي، الجنى الداني، 1992، 337). وقيل هي مشبهة بالفعل حين تكون نافية بمعنى ليس (ابن يعيش،2001، 5/32).

وتغلب اسمية (ما) عند تصدرها كما في (ما) الاستفهامية، والشرطية، والتعجبية؛ وتغلب حرفيتها حين تتوسط التركيب، كـ الكافة، أو الزائدة، أو المصدرية (عباس، حسن، د، ت،1/ 573).

وفي ظل هذا التنوع في المعنى، تكون (ما) – عند النحاة– لفظا مشتركا بين الأسماء والحروف، ويكون مصطلح الأداة أولى بها، وهو المصطلح الذي اعتمده النحاة في الأبواب المختلطة التي جمعت بين قسمين من أقسام الكلام كالاستفهام، والشرط. وكان عبده الراجحي ردّ هذا المصطلح في قوله (1999، 15):«يخطئ بعض الدارسين حين يستعمل في دراسة النحو كلمة «أداة»، فيقول: أداة استفهام أو أداة نفي أو أداة شرط، وذلك كله خطأ؛ لأن الكلمة العربية –كما حددها النحاة– ليس فيها أداة، وإنما هي: اسم أو فعل أو حرف ليس غير.

والصحيح أنّ النحاة قد استخدموا هذا المصطلح بكثرة في مصنفاتهم، خاصة في الأبواب التي ذكرها؛ لأنها أبواب تختلط فيها الحروف بالأسماء (ابن السراج، ب، د، ت، 1/258)، (العكبري،1995، 1/326)، (المرادي،1992، 136)، (ابن يعيش،2001، 2/417، 4/321). وكان الأولى إنّ تُخْرَجَ (ما) من دائرة التصنيف الاسمي، والحرفي، والفعلي؛ وأن تنسب لنفسها، فهي أداة استفهام، وأداة نفي، وأداة شرط، وأداة كف، وأداة تحول وتهيئة.

أما التحولات التركيبية التي أحدثتها (ما) المهيّئة، فكان الغرض منه إلغاء اختصاص ما قبل (ما) فيما بعدها، والتوسعة في الاستعمال اللغوي بتهيئة ما قبلها للدخول على الجمل بدلا من المفردات. قال ابن هشام (ب، د، ت، 1/339):« وتتصل «ما» الزائدة بهذه الأحرف...، فتكفها عن العمل، وتهيئها للدخول على الجمل»، فتدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية. نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾ (النساء: 171)، و ﴿**إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ**﴾ (هود: 33).

وألحق بالحكم النحوي حكم كتابي، فما الزائدة كافة

ومهيئة توصل بما قبلها؛ لأنها حرف. أما الاسمية، فتفصل في الرسم عن ما قبلها. قال العكبري: «وتكتبْ (أيْنَما) إذا كَانَت (مَا) فيه كَافَّة أو زَائدَة مَوْصُولة، كَقَوْله تَعَالَى:﴿فَأَيْنَما تُوَلُّوا فَثَمَّ وجهُ اللهِ﴾(البقرة:115). وَإن كَانَت مَا بمَعْنى الَّذي، كتبت مَقْطُوعَة، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُون﴾(الأنعام:134) (العكبري،1995، 2/493).

والأَصْل إنّ تكتب مفصولة؛ لأنها كلمة تدل على معنى مستقل. قال السيوطي (ب، د، ت، 3/512): «فَكَمَا إنّ الْمَعْنيين متميزان، فَكَذَلك اللَّفْظ الْمعبر عَنْهُمَا يكون، وَكَذَلكَ الْخط النَّائب عَن اللَّفْظ. يكون متميزا بفصله عَن غَيره، وَخرج عَن ذَلك مَا كَانَا كشيء وَاحد، فَلَا تفصل الْكَلمَة من الْكَلمَة،... فتوصل (مَا) إذا كَانَت ملغاة. نَحْو: ﴿ممَّا خطيئاتهم﴾ (نوح: 25)، و ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾(النِّسَاء: 78)، و ﴿فإمَّا ترين﴾(مَرْيَم: 26)، وإنَّمَا، وحَيْثُمَا، وكَيْفَمَا، وأما أَنْت مُنْطَلقًا انْطَلَقت، وَإذا كَانت كَافَّة. نَحْو: كَمَا، ورُبمَا، وإنَّمَا، وكَأَنَّمَا، وليتما، ولعلما.

وكانت عناية النحاة بـ (ما) في باب العامل النحوي والأثر الإعرابي. قال سيبويه ناقلا عن شيخه الخليل (1988: 3/130):. فأما (إنَّما) فــلا تكون اسماً، وإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى أي غير عامل. وقال المالقي (2002: 317): «هذه الحروف كلها أصلها العمل فيما بعدها... فإذا دخلت (ما) عليها، كفتها عن العمل من نصب، ورفع، وخفض»، وتصير بدخول «ما» عليها حروفَ ابتداء، تقع الجملةُ الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء... ويقع بعدها الجملة من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل. وهي مكفوفةُ العمل (ابن يعيش: 2001، 4/520).

ويفرق النحاة بين (ما) الكافة، و(ما) المهيئة، فالكف عندهم إلغاء العمل مع بقاء دخول الأداة التي تسبق (ما) على الجملة الاسمية. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات:10).

أما المهيئة، فهي التي تهيئ الأداة التي قبل (ما) للدخول على الأفعال، وتلغي اختصاصها بالأسماء. نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ (فاطر: 28). قال أبو حيان: «إنّ جاءت الجملة فعلية، كانت (ما) مهيئة، وإن كانت اسمية، كانت كافة (أبو حيان،1998، 4/1749).

وقد يطلقون على الكافة المغيّرة، وعلى المهيئة الموطِّئة. جاء في رصف المباني (2002: 383 – 384): «القسم الثالث: المغيرة بالكف عن العمل، وتسمى الكافة»... والقسم الرابع، وهو الموطِّئة: «وهي الداخلة على: إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، ولعلّ، وربّ». وقد يطلقون عليها المسلَّطة حين تأتي بعد حيثما، وإذما؛ لأنها لا تحذف في هذا الموضع (المرادي: 1992م، ص 336).

فالغرض من (ما) المهيئة – من وجهة نظر النحاة –إجراء تحول تركيبي، بحيث تدخل (ما)على الجملة الفعلية بعد إنّ كانت مختصة بالدخول على الجملة الاسمية. فالتحول حصل في شكل التركيب بإلغاء إعمال إنّ في الجملة الاسمية بعدها. قال سيبويه (1988: 3/116): الحروف التي يجوز إنّ يليها بعدها الأسماء، ويجوز إنّ يليها بعدها الأفعال، وهي: لكن، وإنما، وكأنما، وإذ، ونحو ذلك؛ لأنَّها حروفٌ لا تعمل شيئاً، فتركت الأسماء بعدها على حالها، كأنَّه لم يذكر قبلها شيءٌ، فلم يجاوز ذا بها، إذ كانت لا تغيِّر ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل».

فالكافة تبطل العمل، ولا تغير التركيب؛ لأن التركيب قبل دخولها عليه، كان اسميا، وبقي بعد دخولها عليه اسميا، ولكنها غيرت شكل الجملة بإبطال عمل إن، ولم تغير نوع التركيب.

أما الكافة المهيّئة فتحدث التحول في نوع التركيب، فتُدخل ما قبل ما على الجملة الفعلية. نحو قولك: إنما يقوم زيد. كفت (ما) (إنّ) عن العمل، وهيأتها لوقوع الفعل بعدها (السهيلي: 1992، 145). قال المرادي (1992م: 335): «تكون (ما) مهيّئة. وهي الكافة لإنّ وأخواتها، ولــربّ، إذا وليها الفعل. نحو ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾(فاطر: 28)، و ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾(الحجر: 2)، فما في ذلك مهيئة؛ لأنّها هيأت هذه الألفاظ، لدخولها على الفعل. والتحقيق إنّ المهيئة نوع من أنواع الكافة. فكل مهيئة كافة، ولا ينعكس.

وَزعم ابْن درسْتوَيْه وَبَعض الْكُوفيّين إنّ (ما) «الكافة المهيئة» نكرَة مُبْهمَة بِمَنْزِلَة الضَّمير الْمَجْهُول لما فِيهَا من التفخيم، وَالْجُمْلَة الَّتِي بعْدهَا فِي مَوضِع الْخَبَر، ومفسرة لَهَا، كَالَّتي بعد ضمير الشَّأْن، ورد بِأَنَّهَا لَو كَانت كَذَلك لاستعملت مَعَ جَمِيع النواسخ كضمير الشَّأْن (السيوطي، ب، د، ت، 1/521)، (ابن هشام، 1985،1/404).

ثانيا: مواضع (ما) الكافة المهيئة (الموطِّئة)

جاء مبحث (ما) الكافة المهيئة موزعا في باب الحروف المشبهة بالأفعال، وحروف الجر، والظروف، والأفعال المتصرفة، والأفعال الجامدة.

1. ما الكافة المهيئة لدخول إنّ وأخواتها على الجملة الفعلية

غلب على النحاة تناول ما الكافة المهيئة في باب الحروف الناصبة: إنّ وأنّ، وكأنّ، ولكنّ ولعلّ، وليت؛ لكثرة استعمال هذا الأسلوب في اللغة العربية، ولما يحدثه دخول (ما) من أثر شكلي في الجملة الاسمية، وإلغاء لاختصاصها بالدخول على الأسماء، وتهيئها للدخول على جملِ الأفعال. وتصير بدخول «ما» عليها حروفَ ابتداء، تقع الجملةُ الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختصاص بالأسماء، ولذلك يبطل عملُها فيما بعدها. وذلك نحو قولك: إنَّما، وأنَّما، وكَأَنَّما، ولَيْتَما، وَلَعَلَّما (ابن يعيش، 2001، 4/520).

ولكل حرف من الحروف الناصبة المكفوفة بـــ(ما) استعمالاته وخصوصيته في لغات العرب، وقد قسمها النحاة إلى:

*حروف ضعيفة الشبه بالفعل، وهي: إن، وأنّ، ولكنّ، وإهمالها بعد دخول (ما) أقيس من إعمالها؛ لضعف شبهها بالأفعال. قال ابن السراج (ب، د، ت،–232/1 234): «تدخل «ما» زائدة على «إن» على ضربين: فمرة تكون ملغاة، دخولها كخروجها، لا تغير إعرابًا. تقول: إنما زيدًا منطلق».

وتدخل على «إن» كافة للعمل، فتبنى معها بناء، فيبطل شبهها بالفعل. فتقول: إنّما زيدٌ منطلقٌ، «فإنما»: ههنا بمنزلة «فعل» ملغى مثل: أشهدُ لزيد خير منك» وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أُعملت لاختصاصها بالأسماء، ودخول (ما) عليها يزيل هذا الاختصاص، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال. إذا استوفت الجملة أركانها بعد (ما) نحو قوله تعالى: ﴿إنما يوحى إليَّ أنما إلهكم إله

واحد﴾(الأنبياء:108) وقوله سبحانه: ﴿كأنما يساقون إلى الموت﴾ (الأنفال: 6).

- وتأتي (ما) مع (لكن) فتفيد التهيئة للدخول على الجمل الفعلية، وتوسيع دائرة الاستدراك بـ (ما). نحو قولك: أنا لا أسعى إلى هذا، ولكنما أسعى إلى المجد، فالعناية هنا منصبة على الاستدراك. بخلاف ما لو قلت: ولكني أسعى. فإن العناية ستكون منصبة على المتكلم، لا على الأمر المستدرك. ويليها الاسم والفعل. تقول لكنما زيد قائم، ولكنما قام زيد... وأولاها المبتدأ والخبرَ حين كفّها عن العمل، وإن شئت؛ قلت: «لكنّما قال زيد» ، فيليها الفعلُ والفاعلُ. قال امروُ القيس:

ولكنّما أسْعَى لمَجْدٍ مُؤَثل... قد يدركُ المجدَ المؤثـلَ أمثالي

(البيت من الطويل، وهو في ديوان الشاعر، 39؛ و(الأنباري:1/ (84؛ وابن يعيش،1/ 79، 8/57)؛ المالقي،2002، 319؛ والسيوطي، 1/ 14).

فأولى «لكنما» الفعل (2001: 1/62، 4/524).

* حروف كثيرة الشبه بالفعل (ليت ولعلّ وكأنّ)، وإعمالها أقيس من إهمالها، لشدة شبهها بالفعل، ويليها الاسم والفعل، تقول: «لَعَلَّمَا زيدٌ قائمٌ»، وإن شئت: «لعلّما قائمٌ زيدٌ» (ابن يعيش، 2001، 4/ 524).

- فمن دخولها على الجملة الاسمية مع إلغاء عملها؛ لأنها جعلت مع «ما» من حروف الابتداء. قول سويد ابن كراع:

تَحَلَّل وَعالِج ذاتَ نَفسِكَ وَانظُرُن ... أَبا جُعَلٍ لَعَلَّما أَنتَ حالِمُ

(البيت من الطويل، وهو لسويد بن كراع العكلي؛ سيبويه: جـ1/ 283؛ ابن يعيش، 2001، 8/ 54؛ والخزانة 4/ 297).

أولى «لعلّما» المبتدأ والخبرَ، ولم يُعْمِلها فيهما لزوال الاختصاص (ابن يعيش، 2001، 4/525).

ومن شواهد دخولها على الفعل قول الفرزدق:

نظرًا يا عَبْدَ قيس لعَلما أضاءت لك النارُ الحمار المقيّدا

(البيت من الطويل، وهو في ديوان الشاعر، 213؛ وشرح التسهيل للمرادي، 1/ 445؛ والهمع، 1/ 143).

لمّا كفّ لعلّ عن العمل بـ «ما»؛ أولاها الفعلَ الذي لم يلها قبلُ (ابن يعيش، شرح المفصل، 2001، 4/524).

* وأما ليت فإن أكثر النحاة على إنّ (ما) لا تزيل اختصاصها بالجمل الاسمية، وأن إعمال ليت مع (ما)، أولى من إهمالها. قال ابن يعيش: «لَيْتَمَا» الإلغاءُ فيها حسنٌ، والإعمال أحسنُ لقوّة معنى الفعل فيها، وعدم تغيُّر معناها (ابن يعيش، 2001، 4/524). أعملوها لشبهها بَالأفعال، وللزومها نون الْوِقَايَة، بِخلَاف الْبَوَاقِي، وَأَنَّهَا بَاقِيَة الاخْتِصَاص بالأسماء، فَلَا تدخل على الْأَفْعَال، بِخلَاف الْبَوَاقِي، فَإِنَّهَا تدخل عَلَيْهَا مَعًا؛ فَلهَذَا تعين فِيهَا الإلغاء، وَجَاز فِي لَيْت الإعمال مُرَاعاة لقُوَّة اختصاصها؛ والإهمال إِلْحَاقًا بأخواتها (السيوطي، ب، د، ت، 1/519). فإن عملت فيما بعدها كانت زائدة غير كافة، وإن لم تعمل فيما بعدها كانت زائدة وكافة. وعلى هذا أنشدوا بيت النّابغة:

قالتْ ألا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا ... إلى حَمامَتِنا

أو نِصفُهُ فَقَد

(البيت من البسيط، وهو في ديوان النابغة ص45، والمغني ج1ص66؛ وابن يعيش 8/58؛ والخزانة 4/297).

ومذهب الجمهور أنها لا يليها فعل، ولا معمول فعل (المرادي، 2008، 2/614). والإهمال لغة تميم. قال الخليل: وَتَمِيم ترفع كل ما كَانَ بعد الاسْم الْمُبْهم والمكنى، يجعلونه مُبْتَدأ وخبرا (الخليل، 1995، 120، 189).

وصاحَبَ هذا التحول التركيبي تحول دلالي، فأفادت (إنّما، أنّما، لعلّما، كأنّما، ليتما، لكنّما) معاني جديدة، لم تكن موجودة قبل دخول (ما). قال عبد القاهر الجرجاني (1992: 334): و«ليس ببعيد إنّ يَظُنَّ الظَّانُّ أنَّه ليس في انضمام «ما» إلى «إنّ» فائدةٌ أكثرُ من أنّها تُبطِل عملَها، حتى تَرى النحويِّينَ لا يَزيدون في أكثر كلامهم على أنها «كافَّة»، ومكانُها ههنا يُزيل هذا الظنَّ، ويُبْطِلُه». وأهم ما أشار إليه النحاة في هذا التركيب تحول (ما) من الاختصاص بالعمل في المفردات، إلى الدخول على الجمل التامة، وإفادتها الحصر. «وذلك إنّ «إنَّما» زادت «إنَّ» تأكيدًا على تأكيدها، فصار فيها معنى الحَصر، وهو إثبات الحكم للشيءِ المذكور دون غيره، فإنّ معنى «إنَّما **الله** إلهٌ واحدٌ»، أي: ما **الله** إلّا إله واحد، نحو: «لا إله إلا الله»، وكذلك «إنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرُ» (النازعات: 45)، أي: ما أنت إلّا منذرٌ (ابن يعيش، 2001، 4/521). فجمعت (إنما) بين معنى (إن) المؤكدة للحكم، ومعنى (ما) النافية للحكم عما سواه، وأصبحت «أداة حصر مركّبة من (إنّ)، و(ما) الكافَّة الزائدة، تثبت ما يُذكر بعدها، وتنفي عنه ما سواه، حيث ينحصر المعنى فيه دون غيره. قال العكبري: (2001، 1/15).: «تفيد (إنما) حصر الخبر فيما أسند إليه الخبر، كقوله تعالى:» إنما **الله** إله واحد) النساء: 171).

وذهب فاضل السامرائي (2000 م، 323 – 335). إلى إنّ الحصر غير متوقف على إنما، بل ممتد إلى جميع الحروف الناصبة المكفوفة، ولهذا الرأي وجاهته.

2. ما الكافة لحروف الجر المهيئة للدخول على الفعل

تزاد (ما) بعد بعض حروف الجر، فتكون مزيدة كافة، ومزيدة غير كافة متوسطة بين حرف الجر ومعموله، نحو قوله تعالى: ﴿**عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ**﴾ (المؤمنون: 40)، وقوله: ﴿**فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ**﴾ (المائدة: 13)، وقوله: ﴿**مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا**﴾ (نوح: 25)، (السامرائي،2000، 3/100). أما الكافة المهيئة، فقد حصرها النحاة في مواضع بعينها. منها:

*** كفُّ رب بـ (ما)**

تكف (ما) ربّ، فتلغي اختصاصها، وتغيّر حكمها، وتهيئتها للدخول على الأفعال «أَلا ترى إنّ ربّ لَا تدخل إِلَّا على الاسْم، فَإِذا اتَّصَلت بهَا (مَا) غيّرت حكمهَا، وَأولَتهَا الْفِعْل (الحريري: 1998م، 77). قال المبرد (ب، د، ت، 2/55): تَقول رُبَّ رجل، وَلَا تَقول: ربّ يقوم زيد، فَإِذا ألحقت (مَا)، هيأتها للأفعال، فَقلت: رُبّما يقوم زيد»، ولا يكون الفعل بعد ربّما إلا ظاهرا، ولا يكون إلا مقدما. فتقول: ربّما قام زيد، وربما ضربت عمرا، ولا تقول: ربّما عمرا ضربته؛ إلا إنّ يأتي في الشعر، فيقتصر على موضعه (ناظر الجيش،1428، 6/3042). وتدخل (رب) على الْفِعْل الْمَاضِي خاصَّة؛ لأنَّه تحقَّق. فلاّ يجوز: «ربَّ رجلٍ عالمٍ سَأَلْقَى، أَو لأَلْقَيَنَّ»؛ لأن السين تفيد الاستقبال،

والنون تفيد التأكيد، وتصرف ربّما الفعل إلى الاستقبال» (ابن يعيش،2001،4/486).

وقد اختلف النحاة في تفسير مجيء الفعل المضارع بعد ربّما في نحو قوْله تَعَالَى: ﴿**رُبَمَا يود الَّذين كفرُوا**﴾ (الحجر:2) فقيل: «وَقع الْمُسْتَقْبل هُنَا، لأنَّه مَقْطُوع بِوُقُوعه إذا أَخبر من الله تَعَالَى، فَجرى مجْرى الْمَاضِي في تحقُّقه، وَقيل هُوَ على حِكَايَة الْحَال... وقيل: إنّ (مَا) نكرَة مَوْصُوفَة أَي ربّ شَيْء يودّه (اللباب، 1995، 367)،

*** كفُّ الكاف بـــ(ما)**

تكف الكاف (ما)، وتلغي اختصاصها بالعمل في الألفاظ المفردة وتهيئها للدخول على الجمل؛ لتشبيه جملة بجملة. تقول: زيد قاعد كما عمرو قاعد، شبهت جملة بـ (جملة)، بكونهما حاصلين في الوجود. وتقول: زيد قاعد كما إنّ عمرًا قائم، والمعنى: قعود زيد لا محالة، وقيام عمرو لا محالة. فالأولى فيها تشبيه جملة بجملة، وهذه توجب حصول الأمرين في الوجود، فهذا فرق ما بينهما (أبو حيان، 1998، 4/1715).

والنحاة على إنّ (كما) بمنزلة حرف واحد متحول من اندماج الكاف بـــ (ما). قال سيبويه (1988، 3/116): «سألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقك، فزعم إنّ ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيِّرت للفعل، كما صيِّرت للفعل ربّما».

واختلفت آراء النحاة في موقع (ما) من (كما) إذا وليها الجملة الاسمية. نحو قوله تعالى: ﴿**اجْعَل لَّنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ**﴾(الأعراف: 138)، فقيل: كافة مهيئة، وما بعدها مستأنف، وقيل: مصدرية، ولهم متعلق بفعل. أي: كما ثبت لهم. وقيل موصولة، وَالتَّقْدير: كَالَّذي هُوَ آلِهَة لَهُم، أو مماثلًا للذي لهم (ابن هشام،1985، 1/408).

أما إذا ولي (ما) الفعل. نحو قوله تعالى:﴿**كما آمن الناس**﴾. فقيل: يجوز إنّ تكون كافة مثلها في: (رُبَما)، ويجوز إنّ تكون مصدرية (الزمخشري، 1407هـ، 1/64). ولم يجز أبو حيان إنّ تكون كافة؛ لاحتمال كونها مصدرية، وبهذا تكون الكاف عاملة، ولا زيادة في التركيب. قال: «وَمَا، من: ﴿**كَمَا آمَنَ النَّاسُ**﴾(البقرة:13) مَصْدَرِيَّةٌ. والتَّقْدِيرُ كَإِيمَانِ النَّاسِ، فَيَنْسَبِكُ مِنْ مَا وَالْفِعْلِ بَعْدَهَا مَصْدَرٌ مَجْرُورٌ بِكَافِ التَّشْبِيهِ...وَأَجَازَ الزَّمَخْشَرِيُّ، وَأَبُو الْبَقَاءِ في مَا مِنْ قَوْلِه: كَمَا آمَنَ، إنّ تَكُونَ كَافَّةً لِلْكَافِ عَنِ الْعَمَلِ مِثْلَهَا فِي: رُبّمَا قَامَ زَيْدٌ، وَيَنْبَغِي إنّ لَا تُجْعَلَ كَافَّةً إلَّا فِي الْمَكَانِ الَّذِي لَا تَقَدَّرُ فيه مَصْدَرِيَّةٌ؛ لأَنَّ إبْقَاءَهَا مَصْدَرِيَّةً مُبْقٍ لِلْكَافِ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ فِيهَا مِنَ الْعَمَلِ، وَتَكُونُ الْكَافُ إذْ ذَاكَ مِثْلَ حُرُوفِ الْجَرِّ الدَّاخِلَةِ عَلَى مَا الْمَصْدَرِيَّةِ، وَقَدْ أَمْكَنَ ذَلِكَ فِي: كَمَا آمَنَ النَّاسُ، فَلَا يَنْبَغِي إنّ تُجْعَلَ كَافَّةً...التَّقْدِيرُ كَإِيمَانِ النَّاسِ، فَيَنْسَبِكُ مِنْ مَا، وَالْفِعْلِ بَعْدَهَا مَصْدَرٌ مَجْرُورٌ بِكَافِ التَّشْبِيهِ» (أبو حيان، 1420،1/110). وكونها كافة أولى من كونها مصدرية. والقول بأنها مصدرية، فيه حرص من النحاة على الإعراب، أكثر من مراعاة التركيب والمعنى، فالنحاة يتحاشون القول بأن (ما) كافة خشية القول بأنها زائدة. ولذلك حرص النحاة على التقليل من مواضع ما الكافة ومحاصرتها بمجموعة من القواعد الضابطة، وعلى رأسها عدم إمكانية تقدير ما مصدرية أو موصولة. مع العلم بأن الزيادة هنا ليست عبثية، ولها غرض تركيبي، وهو التوسع في استعمال اللغة بالانتقال من اختصاص بعض الألفاظ باللفظ المفرد إلى الدخول على الجمل.

وقيل: يجوز إنّ تكون ظرفية. نحو قولك: «ادخل كما إنّ يسلّم الإمام، أي: في ذلك الوقت، ونُسب للكوفيّين وللمبرّد النصب بـــ» كما» كما ينصبون بـ«كيما» على إنّ أصلها كيما، فحذفت الياء تخفيفًا (ابن الأثير، 1420، 1/615) وأنشدوا لرؤبة:

لا تظلمُوا الناس كما لا تُظلَمُوا (من الرجز، وهو في ملحقات ديوانه 183؛ البغدادي في الخزانة «3/ 519 و4/ 286؛ شرح الرضي على الكافية ج2 ص240، والإنصاف 2/ 587، 591).

*** كفُّ(مِن) بـــ (ما) المهيئة**

تكف (مِن) بـــ (ما) إذا كانت بمعنى ربّما. قال سيبويه: «وإن شئت قلت: إني مما أفعل، فتكون (ما) مع (مِنْ) بمنزلة كلمة واحدة. نحو: رُبّما (الكتاب، 1988، 3/156).:» والعرب تقول: «أنت مما تفعل كذا» أي ربّما تفعل (السيرافي،2008، 1/180). قال أبو حيّة النميّري:

وإنّا لَمِمَّا نَضربُ الكَبْشَ ضَربةً...على رأسه تُلقي اللسانَ من الفَم (البيت مِن الطويل وهو في (الكتاب لسيبويه،156/3،1988)، (المَقتضب، للمبرد، د، ت، 4/174)، المرادي، الجنى الداني، 1992، 215).

قال البغدادي (1414، 3/163): «ولا تكون «ما» ههنا إلا كافة». وذهب أبو علي الفارسي (1987، 200) إلى إنّ (ما) تحتمل إنّ تكون نكرة موصوفة، أو اسما موصولا، أو كافة. قال: «فأما قولهم: إني مما أفعل، فيجوز إنّ تكون (ما) فيه نكرة، وتكون (أَفْعَل) صفة له، أي: إني من شيء أفعله، ويجوز إنّ تكون «ما» معرفة، و «أَفْعَل» صِلَتُهُ، والمعنى على ما تقدم. ويجوز إنّ تكون (ما) كافة مثل: إني ربّما أفعل في الكف لا في المعنى. كل هذا الخلاف التركيب نفسه، وهو خلاف لإصلاح اللفظ وفقا للقاعدة. أما المعنى، فلا خلاف عليه.

*** كفُّ الباء بـــ (ما) المهيئة.**

تقترن (مَا) بِالْبَاء، فتكفها، وتفيد معنى ربّما. نحو قول الشاعر:

فلئن صرت لا تُحير جواباً... لبما قد تُرى وأنت خطيب (البيت من الخفيف، وهو في: شرح أبيات مغني اللبيب 5/258؛ والهمع، 2/ 38؛ والعيني، 3/ 3477). فَمَعْنَى (لبما) قد تري، وَأَنت خطيب ربّما (ابن مالك، 1990، 2/172). ويليها الماضي فإن وليها المضارع فهو بمعنى الماضي. قال أبو حيان (1988، 4/1699): «تزاد (مَا) بعد رب، فالغالب الْكَفّ وإيلاؤها حِينَئِذ الْمَاضِي؛ لأَن التكثير والتقليل إنَّمَا يكون فِيمَا عرف حَده، والمستقبل مَجْهُول» أراد: ربّما أرى، و«قد» مع المضارع تفيد هذا المعنى، ولكن اجتمعتا توكيدا (أبو حيان ب، د، ت،11/270).

وقيل: «ما» في ذلك مصدرية، والباء للسببية المجازية، والمعنى على التكثير لا على التقليل... والفعل الذي تتعلق به الباء مقدر مما قبلها، والتقدير: لانتفاء إحارتك جوابا برؤيتك وأنت خطيب (أبو حيان، ب، د، ت،11/270). وهو تأويل بعيد (ابن هشام،1985، 1/408).

3. كف الظروف عن الإضافة وتهيئتها للجمل

تدخل (ما) على بعد وبين، فتكفها عن الإضافة، وتهيئها للدخول على الجمل، والجمل بعدها ابتدائية، وتدخل على (حيث وإذ)، فتكفهما عن الإضافة، وتسلط التركيب (حيثما وإذ ما) على الفعل بعدها فتجزمه لتضمنها معنى إن.

*** كف (بين وبعد)**

تكف (ما) بين وبعد عن الإضافة للأسماء وجرها، وتهيئها للدخول على الجمل، فتدخل على الجملة الاسمية، والجملة الفعلية. قال ابن يعيش (2001، 5/68).: «وتدخل (ما) على (بين وبعد) فتهيئهما للدخول على الجملة الاسمية والجملة الفعلية بعد إنّ كانتا مختصتين بالدخول على الأسماء... ألا ترى إنّ «بَعْدَ»، و«بَينَ» حقهما إنّ يضافا إلى ما بعدهما من الأسماء، ويجرّاه، وحين دخلت عليهما، «ما» كفتهما عن ذلك، ووقع بعدهما الجملةُ الابتدائيةُ». قال المرار الأسدي:

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا... أَفْنَانُ رأسِكَ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ (البيت من الكامل، وهو في ديوان المرار،461؛ سيبويه، الكتاب،1988، 1/116؛ المقتضب، ب، د، ت،2/54؛ وشرح الرضي على الكافية،2/ 395؛ والمغني،1/ 344).

فليس ها هنا فعل، فيكون معها مصدراً (السهيلي،1992، 145 – 146)، (أبو حيان، ت، د، ت، 3/155).

وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية نجو قولك: «بعدما جلس عمرو» فما هنا ليست مصدرية، ولكنها كافة لـــ(بعد) عن الخفض، مهيئة لوقوع الجمل بعدها (السهيلي، 1992، 145 – 146).

وذهب ابن هشام (1985، ص409). إلى إنّ ما مصدرية؛ لأَن فِيهِ إِبْقَاء (بعد) على أَصْلهَا من الْإِضَافَة؛ وَلِأَنَّهَا لَو لم تكن مُضَافَة لنونت»

وَقيل: (ما) زَائِدَة وَبَين مُضَافَة إِلَى زمن مَحْذُوف مُضَاف إِلَى الْجُمْلَة. أَي: بَين أَوْقَات نَحن بالأراك. وقيل (ما) زائدة، و(بين) مضافة إلى الجملة، وقيل زائدة، و(بين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة. أي: بين أوقات نحن بالأراك (ابن هشام، 1985، 409). كل هذه التقديرات للتركيب نفسه، المعنى نفسه، وهي بعيدة وفيها كثير من التكلف.

ويجري على (بَيْنَا) –بحَذْف الميم – ما جرى على بينما، وَأَصْلُهَا: (بَيْنَ)، لَكِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا (مَا) الكَافَّةُ الَّتي تَكُفُّ (بَيْنَ) عَنِ الإِضَافَة؛ فتَقُول: (بَيْنَا زَيْدٌ يَسِيرُ إِذْ لَقِيَ عَمْرًا) بِرَفْعِ (زَيْدٍ) (خنفر: ب، د، ت، ص70). ونحو قول الشاعر:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا... إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ (البيت من الطويل، وهو لحرقة بنت النعمان بن المنذر وهو في:(مغني اللبيب،1985، 409)؛ (الجنى الداني،1992، 376)؛ (السيوطي، د، ت، 2/205).

*** تحول بعض الظروف إلى أدوات شرط**

أطال النحاة التفصيل في باب الشرط، وأدواته، وذهبوا إلى إنّ جميع أدوات الشرط متضمنة معنى إنّ الشرطية. قال الأنباري (1999، 238): أمَّا ما عدا «إنْ» من الألفاظ التي يُجازى بها؛ نحو: «مَنْ، ومَا، وأيّ، ومهما، ومتى، وأين وأيان، وأنى، وأيُّ حين، وحيثما، وإذ ما «فإنما عملت؛ لأنَّها قامت مقام إنْ، فعملت عملها».

وجعلوا (ما) زائدة مع جميع أدوات الشرط. قال ابن السراج: «وكل الحروف والأسماء التي يجازى بها، لك إنّ تزيد عليها «ما» ملغاةً (ابن السراج، ب، د، ت، 2/ 160)، واستثنوا من ذلك حيثما، وإذ ما. فإن (ما) فيهما جزء من بنائهما، وليست زائدة؛ للزومها. قال سيبويه (1988، 3/57): لا يكون الجزاء في «حيث» ولا في «إذ» حتى يضمَّ إلى كل واحد منهما «ما» فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة: إنَّما، و كأنَّما، وليست «ما» فيهما بلغو، ولكن كلّ واحد منهما مع «ما» بمنزلة حرف واحد». فلو جُوزِيَ بحيثُ وإذْ، ولم يضُمَّ إليهما (ما) لم تجز المجازاةُ بهما؛ لأنّك إذا جازيت جزمْتَ، وهذا موضعٌ لا يكون فيه الفعلُ إلا مرتفعًا، لوقوعه موقع الاسم، فلمّا امْتَنَعَتْ المجازاةُ بهما لِمَا ذكرنا، ضُمَّ إليهما (ما) الكافَّةُ، فمَنَعتهما الإضافةَ، كما أنَّك ضَمَمْتَها إلى سائر الحروف، والأسماء الجارّة، فكَفَفْتَها عن الإضافة (الفارسي،1990، 2/ 171 – 172).

فـ (ما) في هذا الموضع كافة مهيئة. كفت (حيث، وإذ) عن الإضافة، وهيأتها للدخول على الفعل بعدها، وتحولت من الظرفية المحضة إلى الظرفية الشرطية، وتحول معنى فعلهما من المضي إلى الاستقبال؛ لأن الشرط لا يكون فيما مضى (ابن يعيش،2001، 3/136).

إذ ما اخْتلَفَ النحاة في (إذما) فقيل هي متحولة من الاسمية إلى الحرفية، وأنها كلمة واحدة، وهو رأي سيبويه. قال (1988، 3/116): «الحروف التي يجوز إنّ يليها بعدها الأسماء، ويجوز إنّ يليها بعدها الأفعال، وهي: لكن، وإنما، وكأنما، وإذ، ونحو ذلك؛ لأنَّها حروفٌ لا تعمل شيئاً».

وقد أكثر النحاة من التعليل لحرفيتها: فقيل: هي حرف لعلة التركيب، وقيل: لتضمنها معنى (إن)، وقيل هي حرف لانصراف معناها عن الماضي للمستقبل. قال السيرافي محتجا لرأي سيبويه (2008، 3/258): «(إذ) لما ضممت إليها (ما) وجوزي بها، خرجت عن معناها؛ لأنها كانت من قبل دخول (ما) عليها لما مضى من الزمان، وبعد دخولها للمستقبل كـ (إن)؛ وقد يركّب الشيئان، فيخرجان عن حكم كل واحد منهما إلى حكم مفرد. نحو: لولا، وهلا، وغيرهما، وجعلها سيبويه حرفا لوقوعها موقع (إن)، ولم يقم دليلا على اسميتها «وقال ابن مالك في إذ ما: «كانت قبل دخول (ما) عليها اسم زمان ماض خاليا من معنى الشرط، فلما دخلت عليها «ما» صارت أداة شرط بمعنى «إنْ» مختصة بالمستقبل، وزال ما كان فيها من معنى الاسم، ولم نعلم نقلها إلى معنى آخر غير الشرط، فحكمنا بحرفيتها؛ لأن دلالتها على معنى الحرف مُتَيَقَّنة، ودلالتها على معنى الاسم مشكوك فيها، والحكم بمقتضى ما تُيُقِّن أولى (شرح التسهيل،1990، 4/772).

وما احتُجَّ به لحرفيتها فيه نظر، فلو كان المعنى شرطا لتغير الألفاظ؛ لتحولت جميع أسماء الشرط إلى حروف؛ لأنها متضمنة معنى إن. قال ابن الوراق) (1999، 1/438)، «وَاعْلَم إنّ هَذه الْأَسْمَاء الَّتي اسْتعْملت في بَاب الْجَزَاء، إنَّمَا يجْزم مَا بعْدهَا بتَقْدير (إن)، وَلَكِن حذف لفظ (إن) اختصاراً واستدلالاً بالْمَعْنَى، لأن الْأَصْل إنَّ تعْمل الْأَفْعَال والحروف، فَأَما الْأَسْمَاء فَلَيْسَ أَصْلهَا إنّ تعْمل، وَلذَلك وَجب تَقْدِير (إن). وكذلك أسماء الاستفهام متضمنة معنى الهمزة. قال العكبري (1995، 2/134): «وجميعُ أسماء الاسْتِفْهَام

مبنيَّةٌ لتضمُّنها معنى الْهمزَة».

أما قولهم: إن التركيب قد أحال (إذ ما) إلى حرف، ففيه نظر؛ لأن التركيب ليس علة قاطعة للتحول من قسم إلى قسم من أقسام الكلام، والأصل في المركب من البسيط إنّ لا يقل في مدلوله عنه، وأن تدل الزيادة في المبنى على الزيادة في المعنى، وليس العكس، وهم حين يتحدثون عن تركيبها، يقولون: إنها أشبهت كأنّ، ولولا، ولوما، وهي حروف في الأصل، وليست أسماء، ولا علاقة لمعانيها بأصل معاني حروفها مفرقة (المرادي، 2008، 3/1308). أما (إذما) وحيثما، فمعنى الظرف لا يزال قائما فيهما.

وذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي إلى أنها ظرف زمان. قال المبرد (ب، د، ت، 2/47): «وَلَا يكون الْجَزَاء في إِذْ، وَلَا في حَيْثُ بِغَيْر مَا؛ لِأَنَّهُمَا ظرفان يضافان إِلَى الْأَفْعَال، وَإِذا زِدْت على كل وَاحِد مِنْهُمَا (مَا) منعتا الْإِضَافَة فعملتا».

واحتج القائلون لاسمية إذ بثبات الأصل، وبأنها قبل دخول «ما» كانت اسمًا، وأن الشرط فيها متضمن، وأن التغيير في المعنى لا يغير الأصل كالمضارع، فإنه موضوع لأحد الزمانين: الحال أو الاستقبال، وإذا دخل عليه «لم»، انقلب زمانه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلها (الأزهري، 2000، 2/398). فكيف تكون اسما إنّ دلت على المضي، ولا تكون اسما إنّ دلت على المستقبل!

4. ما الكافة للفعل التام المتصرف

حصر النحاة الكف بـ (ما) المهيئة في ثَلاثَة أَفْعال: قَلَّ، وكثُرَ، وطالَ. يقالُ: قلَّما، وَكثرمَا، وطالَما (الزبيدي، د، ت، 40/500). قال الفارسي: «(1990،1/54).: (قَلَّ) حكمه إنّ يليه الاسم؛ لأنه فعل، فإذا أُدخلت عليه (ما) كَفَّتْهُ، وهَيَّأَتْهُ للدخول على الفعل كما تهيئ (رُبَّ) للدخول على الفعل».

فـ «قل» قبل دخول «ما» لا تليها الأفعال؛ لأنها فعل، ولا يلي الفعل فعل، فأدخلوا عليها «ما» ليوطئوا للفعل إنّ يليه؛ لأن الفعل لا يمتنع إنّ يلي «ما»، وكان الحكم إنّ يولوها ما دخلت «ما» من أجله، وهو الفعل (السيرافي، شرح كتاب سيبويه،2008، 1/247). قال الشاعر:

صَدَدْتِ فأَطولتِ الصُّدُودَ وقَلَّما... وِصَالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدُومُ (البيت من الطويل وهو للمرار الفقعسي في ديونه ص 480، ومنسوب لعمر بن أبي ربيعة، والمقتضب 1/84؛ وابن يعيش 7/ 116؛ وشرح السيرافي، 4/ 13).

قيل: «(ما) كَافَّة، ووصال فاعل مرفوع بفعل مقدَّر يُفسره «يدوم». وتفسيرُه: قلمَا يبقى وصالٌ، ونحوُه ممّا يفسره «يدوم». ولا يرتفع بالابتداء؛ لأنه موضعُ فعل (ابن يعيش، 2001، 5/69).

وقيل: «(ما) اسم موصول في موضع رفع بـ (قَلّ)، و (وصال) مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة صلة لـ (ما)، والتقدير: وقلما يدوم وصال، لأنه إنما أراد تقليل الدوام (المنتجب، 2006، 1/126).

وقيل: «ما» مصدرية، والمصدر المنسبك منها، ومن صلتها في محل رفع فاعل الفعل الماضي؛ فالتقدير: طال إيفاؤك بوعدك، وكثر حمدي لك الوفاء، وقل إخلاف النبيل وعده، وإنما كان هذا الرأي أفضل؛ لأنه يوافق الأصل العام الذي يقضي بأن يكون لكل فعل أصلي فاعل؛ فلا داعي لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل (حسن، عباس، ب، د، ت، 2/72).

وقيل: (ما) صلة ملغاة، والاسم بعدها مرتفع بقلَّ، كأنه قال: وقل وصالٌ يدوم على طول الصدود.

وقيل: (ما) في قلما ظرف، بمعنى الحين والوقت، كأنه قال: وقَلَّ وقتٌ يدوم فيه وصال على طول الصدود؛ فقلّ لم تزل عن فعليتها غير إنّ الذي يرتفع بها: "ما» وهي اسم مبهم، يجعل في هذا الموضع للزمان، فكأنه قال: قلّ وقت يدومِ فيه وصال (السيرافي، 2008، 1/247)، والتقدير: طال زمان أقمنا فيه، وقعدنا فيه، والزمان مبهم (السهيلي، نتائج الفكر في النحو،1992، 145).

وكل هذا الخلاف لا طائل من ورائه إلا تشتيت الذهن؛ لأنه لا زيادة في التركيب إلا لمعنى، أو لتمايز التراكيب وتجنب اللبس. وسبب هذا الخلاف عدم استقلالية الأساليب النحوية وما تؤديه من معان، وردها إلى التراكيب الاسمية والفعلية.

5. دخول ما على الأفعال الجامدة

تدخل (ما) على فعلي المدح والذم (بِئْسَ ونِعْم)، فتكفها عن العمل، وتلغي اختصاصها بالدخول على الأسماء، وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية. نحو قوله تعالى: «نعمّا يَعظُكم به» (النساء: 58). قال ابن عطية:» نعمَّا أصله نعم مَا، سكنت الأولى وأدغمت في الثانية وحركت العين لالتقاء الساكنين، وخصت بالكسر إتباعا للنون، و «ما» المردفة على «نعم» إنما هي مهيئة لاتصال الفعل بها كما هي في «ربما ومما» (ابن عطية، 1422، 2/70). ويأتي بعدها الفعل الماضي والمضارع. نحو قوله تعالى: ﴿**لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ**﴾ (المائدة:80)، وقوله: ﴿**فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ**﴾ (آل عمران:187)، وقوله: ﴿**لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ (المائدة: 62). وذهب غيره إلى أنها موصولة وما بعدها صلتها أو أنها تمييز وما بعدها صفة قال ابن هشام (1985، 1/391).: «إن الْمَعْنى نعم هُوَ شَيْئا يعظكم بِهِ فَمَا نكرَة تَامَّة تَمْيِيز وَالْجُمْلَة صفَة وَالْفَاعِل مستتر وَقيل مَا معرفَة مَوْصُولَة فَاعل وَالْجُمْلَة صلَة».

وقد كثر خلاف النحاة في تخريج مكانة (ما) وموقعها، فإذا وليها الاسم. نحو: نعمّا زيد، وبئسما تزويج ولا مهر، **ففيها ثلاثة مذاهب**:

- **أولها**: أن (ما) نكرة غير موصوفة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر.
- **وثانيها**: إنّ (ما) معرفة تامة، وهي الفاعل.
- **وثالثها**: إنّ (ما) ركبت مع الفعل، فلا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل (المرادي، 1992، 338).

وإذا وليها الفعل. ففيها أوجه عدة مرجوحة لا يتسع المقام لتفصيلها (ينظر، ناظر الجيش، 1428هـ،5/2552). **وقد اختصرها المرادي في عشرة مذاهب**:

- **أولها**: إنّ (ما) نكرة منصوبة على التمييز، والفعل صفة لمخصوص محذوف.
- **وثانيها**: إنّ (ما) نكرة منصوبة على التمييز، والفعل صفتها، والمخصوص محذوف.
- **وثالثها**: إنّ (ما) اسم تام معرفة، وهي فاعل نعم،

والمخصوص محذوف، والفعل صفة له.

- **ورابعها**: إنّ (ما) موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف.

- **وخامسها**: إنّ (ما) موصولة، وهي المخصوص، و(ما) أخرى تمييز محذوف، والأصل: نعم ما ما صنعت.

- **وسادسها**: إنّ (ما) تمييز، والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوف، والفعل صلة لها.

- **وسابعها**: إنّ (ما) مصدرية، ولا حذف في الكلام. وتأويلها: بئس صنعُك، وإن كان لا يحسن في الكلام: بئس صنعُك، كما تقول: أظن إنّ تقوم، ولا تقول: أظن قيامك.

- **وثامنها**: إنّ (ما) فاعل، وهي موصولة، يُكتفى بها وبصلتها عن المخصوص.

- **وتاسعها**: إنّ (ما) كافة لنعم، كما كفت قل فصارت تدخل على الجملة الفعلية.

- **وعاشرها**: إنّ (ما) نكرة موصوفة مرفوعة بنعم (المرادي، 1992، 339). والخلاف في هذه المسألة متشعب وطويل لا يتسع المقام لبسط الكلام فيه وتتبعه (ناظر الجيش، 1428هـ، 5/2552)، (المرادي، 2008، 2/ 917 – 927).

وكان أكثر توجيه النحاة لـ (ما) اعتمادا على موضع الاسم الظاهر، حيث تدخل على المعرفة، أو المضاف إلى معرفة، فترفع ما بعدها على الفاعلية. نحو قوله تعالى: وَبِئْسَ الْمَصِيرُ (البقرة: 126)، ﴿وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ (البقرة: 106)، وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ (هود:98)، ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: 5).

وتدخل على الاسم النكرة، فينتصب على التمييز. نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف:50). واستَجَدَ كونها كافة مهيئة لا محل لها من الإعراب، وهو الأولى لما لحقها من تغير في التركيب، ولما لحقها من إبهام في المعنى.

فـ (نعم) عندهم فعل لا بد له من فاعل، ولذلك قدروا إنّ (ما) معرفة، وهي الفاعل، وقدروا إنّ (ما) نكرة، وهي تمييز، والفاعل مستتر، وقدروا (ما) زائدة، وما بعدها فاعل. وقدروها موصولا، وما بعدها صلتها، وقدروها مصدرية، وما بعدها منسبك معها في تأويل مصدر.

ولا يتوقف الخلاف في معنى (ما)، وموقعها على باب نعم وبئس، بل هو ممتد إلى باب (ما)، وما المهيئة خصوصا، ويغلب التباس ما الكافة المهيئة بـغيرها من المعاني المحتملة لها. فقد أجاز العكبري في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (العنكبوت:25) إنّ تكون ما موصولة، أو كافة ومصدرية. قال: في «مَا» ثَلَاثَةُ أَوْجُه:

أَحَدُهَا: هِيَ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ؛ أَيِ اتَّخَذْتُمُوهُ. وَ «أَوْثَانًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ، أَوْ حَالٌ...

وَالثَّانِي: هِيَ كَافَّةٌ؛ وَأَوْثَانًا مَفْعُولٌ...

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ: إِنْ تَكُونَ «مَا» مَصْدَرِيَّةً، وَ «مَوَدَّةَ» بِالرَّفْعِ: الْخَبَرُ؛ وَلَا حَذْفَ فِي هَذَا الْوَجْهِ فِي الْخَبَرِ؛ بَلْ فِي اسْمِ «إِنَّ» وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ سَبَبَ اتِّخَاذِكُمْ مَوَدَّةٌ (العكبري، ب، د، ت، 2/131).

وأجاز الهمذاني في قوله تعالى: ﴿كَمَا هَدَاكُمْ﴾ (البقرة: 198): «إنّ تكون (ما) مصدرية، وأن تكون كافة" (المنتجب، 2006، 1/477).

وأجاز الزمخشري (1407هـ، 1/247) في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾(البقرة:198) أن تكون (ما) محتملة للكافة المهيئة، وللمصدرية، والمعنى: واذكروه ذكراً حسنا كما هداكم هداية حسنة، واذكروه كما علمكم كيف تذكرونه». ولم يُجز أبو حيان إنّ تكون كافة إذا تلاها الفعل؛ لإمكانية تأويلها مع الفعل بمصدر. قال (1420، 2/45): وَمَا: فِي كَمَا، مَصْدَرِيَّةٌ، وَأَبْعَدَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَرَسُولًا بَدَلٌ مِنْهُ، وَالتَّقْدِيرُ: كَالَّذِي أَرْسَلْنَاهُ رَسُولًا، إِذْ يَبْعُدُ تَقْرِيرُ هَذَا التَّقْدِيرِ مَعَ الْكَلَامِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَمَعَ الْكَلَامِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَفِيهِ وُقُوعُ مَا عَلَى آحَادِ مَنْ يَعْقِلُ. وَكَذَلِكَ جَعَلَ مَا كَافَّةً، لِأَنَّهُ لَا يذهب إِلَى ذلك إِلا حَيْثُ لَا يُمْكِنُ إِنْ يَنْسَبِكَ مِنْهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا مَصْدَرٌ، لولَايَتِهَا الْجُمَلَ الاسْمِيَّةَ، وَالْأَوْلَى حَمْلُهَا عَلَى أَنَّ: مَا، مَصْدَرِيَّةٌ لِإِقْرَارِ الْكَافِ عَلَى مَا اسْتَقَرَّ لَهَا مِنْ عَمَلِ الْجَرِّ (البحر المحيط،1420، 2/299).

كل هذا الخلاف وهذه التقديرات ناتجة عن عدم الاعتراف باستقلالية الحروف، والأدوات، وتشكيلها لمعاني الأساليب اللغوية. فما الكافة من مبطلات النظرية النحوية القائمة على العامل؛ لأنها تبطل العمل، وتلغي الاختصاص، وهو شرط العمل في الحروف، وتهيئ ما قبلها للدخول على الجمل، والجملة بعد (ما) ابتدائية لا محل لها من الإعراب كما قدرها النحاة؛ لذلك اجتهد النحاة في وضع ضوابط لهذه الظاهرة في أقل عدد من الشواهد. وكأنها عندهم من باب الشذوذ، وإن لم يصرحوا بذلك، فالتركيب عندهم اسمي، أو فعلي، والأدوات زوائد، أو محمولة على الاسمية أو الفعلية، أو متعلقات بالفعل، وليس لها كيان. **ومن هذه الضوابط**:

1. إنّ لا تكون ما محتملة للمصدرية. قال أبو حيان في قوله تعالى:﴿كَمَا آمَنَ﴾ (البقرة: 13)، تَكُونَ (ما) كَافَّةً لِلْكَافِ عَنِ الْعَمَلِ مِثْلَهَا فِي: رُبَّمَا قَامَ زَيْدٌ، وَيَنْبَغِي إِنْ لَا تُجْعَلَ كَافَّةً إِلَّا فِي الْمَكَانِ الَّذِي لَا تَتَقَدَّرُ فِيهِ مَصْدَرِيَّةٌ (أبو حيان، 1/110،1420). وهذا الأمر يمكن تقديره مع الفعل، ولا يمكن تقديره مع الاسم؛ لأنه لا يؤول بفعل، وهو أمر فيه نظر، فالمصدر المؤول غير المصدر الصريح في المعنى، ولا يغني أحد المصدرين عن الآخر، فالتعبير بالمصدر الصريح يدل على الحدث مجردا. أما المصدر المؤول ففيه معنى الحدث، والزمن، والفاعل، ويراد منه معنى الجملة بخلاف المصدر الصريح، ولا يستقم التأويل بالمفرد في كل موضع جاء فيه المصدر المؤول، ولو حاولت إيقاع المصدر الصريح مكان المصدر المؤول، لاختلّ الكلام في بعض المواضع. نحو قولك: ظننت إنّ سعيدًا حاضر، وليت إنّ سعيدًا غني، وعسى إنّ يزورنا خالد، وعسى زيد إنّ يأتي، وحسبت إنّ خالدًا قادم؛ لأن المراد في الحقيقة معنى الجملة لا المفرد، ولا يشترط إنّ يؤدي المفرد معنى الجملة دائمًا... ففي مثل هذه المواطن لا يصح وضع المصدر الصريح مكان المؤول؛ لفساد المعنى واختلاله، إلا بتكلف وتقدير محذوف لا موجب له، والمعنى تام بدونه.

والنحاة يقدرون في نحو ذلك: ظننت حضور سعيد حاصلا، وليت غني سعيد ثابت، وهذا فاسد، ويظهر فساده عند إظهار المحذوف مع المصدر المؤول، فلو قلت: ظننت إنّ سعيدًا حاضر

حاصل، وليت إنّ سعيدًا غني ثابت؛ لكان واضح الفساد، ولم يقله أحد من العرب (السامرائي، 2000، 1/ 271 – 1/302).

ومواقع المصدر الصريح غير مواقع المصدر المؤول، فالمصدر الصريح يأتي ليؤكد فعله، ويبين نوعه، وعدده، (الصبان،1997، 2/160). ولا ينوب عنه المصدر المؤول في هذه المواضع (السامرائي، 2000، 3/147).

ويوصف المصدر الصريح، ولا يوصف المصدر المؤول. فلا يقال: يعجبني إنّ تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح (الصبان،1997، 1/256). (أبو حيان، 1998، 4/ 1921).

ويقع المصدر الصريح حالا في نحو:

فأَرْسَلَهَا العِراكَ، ولم يَذُدْهَا... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

(البيت من الوافر، وهو في ديوان لبيد ص 86؛ والكتاب 1/ 372؛ ولسان العرب 7/ 99 (نغص)، 10/ 465 (عرك)، 11/ 243 (دخل)؛ والإنصاف 2/ 822؛ والمقتضب 3/ 237). ولا يقع المصدر المؤول حالًا (الأشموني،1989، 1/525) (الصبان،1997، 2/243).

وينوب المصدر الصريح عن فعله نحو: فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا، فَضَرْبَ الرِّقَابِ (محمد: 4) ولا يأتي المصدر المؤول في هذا المواضع.

ويسد المصدر المؤول مسد الاسم والخبر. نحو: «عسى إنّ تكرهوا شيئًا» بناء على نقصان عسى، ومسد المفعولين في نحو: «أَحَسِبَ النَّاسُ إنّ يُتْرَكُوا» (العنكبوت: 2)، (الصبان،1997، 1/257).

يقع المصدر المؤول خبرًا عن الجثة من غير تأويل في نحو: عليّ إما إنّ يقول الحق وإما إنّ يسكت؛ لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح. (عباس حسن، ب، د، ت، 1/418)، (الصبان، 1997، 3/429)، فمعنى المصدر المؤول مختلف عن معنى المصدر الصريح؛ لأن المصدر المؤول يراد منه معنى الجملة بخلاف المصدر الصريح.

2. إنّ يكون الفعل بعدها لازما، أو متعديا مستوفيا لمفعوله. قال السهيلي (1992، 145).: «وأما قولهم: اجلس كما جلس زيد، وصلوا كما رأيتموني أصلي. فقد ظن أكثر الناس أنها بمعنى المصدر ها هنا. وقد تبين فساد هذا المذهب؛ لأن الفعل ههنا خاص غير عام، ولكنها كافة للخافض، ومهيئة لكاف التشبيه إنّ يقع بعدها الفعل».

3. إنّ يكون الفعل الذي بعد الأداة المكفوفة مبنيا للمفعول (للمجهول) نحو قوله تعالى: ﴿**كأنما يساقون إلى الموت**﴾ (الأنفال: 6) والفعل (يساق) مبني للمجهول فيتعين كون (ما) كافة أو مهيئة، وسقطت معه الاحتمالات الأخرى (الحريري، 1998م، 77).

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أهمها:

- اعتمد النحاة على مبادئ أصولية مسبقة في تحليل أبنية التراكيب النحوية، فلا تركيب إلا بإسناد، ولا ينعقد إسناد بحرف واسم، أو حرف وفعل، وينعقد باسم وفعل، أو اسم واسم.
- ترك النحاة التراكيب المُعَبَّر بها عن معاني الأساليب، وأخذوا يبحثون عن أصولها الاسمية والفعلية، فأكثروا من التأويل والتقدير الواجب من غير ضرورة.
- التركيب الاسمي والتركيب الفعلي نمطان من أنماط الجمل الخبرية، وليسا أصلا لجميع التراكيب كما ذهب النحاة.
- ما الكافة من مبطلات النظرية النحوية القائمة على العامل؛ لأنها تبطل العمل، وتلغي الاختصاص.
- جمع النحاة بين الحروف والأدوات في باب واحد، والأصل الفصل، فالحرف يعطي معناه المعجمي للسياق. أما الأداة فليس لها معنى معجمي مستقل، فهي تأخذ معناها من السياق، وتعطي السياق معناه من وجودها فيه، فوجودها هو الذي ينتج الأساليب.
- تعد الحروف والأدوات المصدر الأكثر فاعلية في إحداث التغييرات التركيبية، وتوليد المعاني المختلفة، فإذا كان التركيب الجملي قد اقتصر على الجملتين: الاسمية والفعلية، فإن الأساليب المعتمدة على الأدوات قد ولدت بقية معاني اللغة كـ: الاستفهام، والشرط، والتعجب، والنفي، والنهي، والأمر، والنداء، والندبة، والاستثناء، والقسم، والاستغاثة، والعرض، والتحضيض، والتعريف، وغيرها.
- (ما) الكافة تبطل العمل، ولا تغير التركيب. أما المهيئة فتبطل العمل، ويليها تركيب مختلف، فالمهيئة نوع من أنواع الكافة. وكل مهيئة كافة، ولا ينعكس.
- يعد مبحث (ما) من المباحث المشكلة في الدراسات النحوية حيث تلتبس (ما) الكافة المهيئة بـ (ما) الموصولة و(ما) المصدرية، و(ما) الموصوفة.
- أدى اختلاف فهم النحاة لمعنى (ما) وموقعها إلى خلافات كثيرة تشعر بفوضى الدلالة وفوضى القواعد.
- لم يوفق النحاة في إحالة (ما) الكافة المهيئة إلى المصدرية لإعطائها مواقع إعرابية، فمعنى المصدر الصريح غير معنى المصدر المؤول، ومواقع المصادر الصريحة غير مواقع المصادر المؤولة.
- تكتب ما الكافة المهيئة موصولة بما قبلها؛ لأنها حرف، وتكتب (ما) مفصولة إذا كانت اسمًا.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ابن الأثير، المبارك بن محمد. (1420 هـ– 1999م). البديع في علم العربية. تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، المملكة العربية السعودية: منشورات جامعة أم القرى.
- الأزهري، خالد بن عبد. (2000م). شرح التصريح على التوضيح. ط 1، بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية.
- الأُشْمُوني، علي بن محمد. (ب، د، ت). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية.
- الكندي، امرؤ القيس بن حجر. (1984 م). ديوان امرئ القيس. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (1999م). أسرار العربية. ط 1، لبنان:

دار الأرقم بن أبي الأرقم.

- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف. ط 1، المكتبة العصرية.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997 م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط 4، الناشر: القاهرة: مكتبة الخانجي.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1414هـ – 1993م). شرح أبيات مغني اللبيب. تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط 2، بيروت: دار المأمون للتراث.
- البيضاوي، عبد الله بن عمر. (1418 هـ– 1997م). أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط 1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1992م). دلائل الإعجاز في علم المعاني. تحقيق: محمود محمد شاكر، ط 3، القاهرة: مطبعة المدني.
- ابن جني، عثمان بن جني. (ب، د، ت)، اللمع في العربية. تحقيق: فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية.
- الحريري، القاسم بن علي. (1998م). درة الغواص في أوهام الخواص. تحقيق: عرفات مطرجي، ط 1، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.
- حسن، عباس. (ب، د، ت). النحو الوافي. ط 15، دار المعارف.
- أبو حيان، محمد بن يوسف. (1418 هـ– 1997م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط 1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- أبو حيان، محمد بن يوسف. (ب، د، ت). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.
- أبو حيان، محمد بن يوسف. (1420 هـ– 1999م). البحر المحيط في التفسير. تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: الناشر: دار الفكر.
- الدعاس، أحمد عبيد وآخرون. (1425هـ– 2004م). إعراب القرآن الكريم. ط 1، دمشق: دار المنير ودار الفارابي.
- ابن أبي ربيعة، عمر. (1996م). ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي.
- الراجحي، عبده. (1999م). التطبيق النحوي. ط 1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.
- الرضي، محمد بن الحسن. (1975م). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية.
- الزبيدي، محمّد بن محمّد. (ب، د، ت). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين. دار الهداية.
- الزمخشري، محمود بن عمرو. (1407هـ – 1987م). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط 3، بيروت: دار الكتاب العربي.
- الزمخشري، محمود بن عمرو. (1993م). المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: علي بو ملحم، ط 1، بيروت: مكتبة الهلال.
- السامرائي، فاضل صالح. (2000 م). معاني النحو. ط 1، الأردن: دار الفكر.
- ابن السراج، محمد بن السري. (ب، د، ت). الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي، لبنان – بيروت: مؤسسة الرسالة.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. (1992 م). نتائج الفكر في النَّحو. ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988م). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 3، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله. (2008م). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط 1، بيروت–لبنان: دار الكتب العلمية.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (ب، د، ت). همع الهوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مصر: المكتبة التوفيقية.
- الصبان، محمد بن علي. (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني. ط 1، بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية.
- العكبري، عبد الله بن الحسين. (1995م). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: عبد الإله النبهان، ط 1، دمشق: دار الفكر.
- العكبري، عبد الله بن الحسين. (ب، د، ت). التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد. (1987 م). المسائل الحلبيات. تحقيق: حسن هنداوي، ط 1، دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت: دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع.
- أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد. (1990م). التعليقة على كتاب سيبويه. تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، مكتبة لسان العرب
- العيني، محمود بن أحمد. (2010 م). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى». تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، ط 1، القاهرة – جمهورية مصر العربية، دار السلام.
- الفاسي، أحمد بن محمد بن المهدي. (ب، د، ت). البحر المديد في تفسير القرآن المجيد. تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة: دار الكتب العلمية.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1995م). الجمل في النحو. تحقيق: فخر الدين قباوة، ط 5، مؤسسة الرسالة.
- الفرزدق، همام بن غالب. (1987م). ديوان الفرزدق. تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية.
- المالقي، أحمد بن عبد النور. (2002 م). رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق أحمد محمد الخراط، ط 3، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990 م). شرح تسهيل الفوائد. تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط 1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- المبرد، محمد بن يزيد. (ب، د.ت). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: عالم الكتب.
- المرادي، حسن بن قاسم. (1992 م). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط 1، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.
- المرار الفقعسي. (2016م). ديوان المرار الفقعسي. شركة المستقبل الرقمي.

- النابغة، الذبياني. (1996م). ديوان النابغة الذبياني. تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (1428 هـ- 2007م). شرح التسهيل المسمى= تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، القاهرة: دار السلام.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (ب، د، ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط 6، دمشق: دار الفكر.
- الهمذاني، المنتجب. (2006م). الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد. تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط 1، المدينة المنورة- السعودية: دار الزمان للنشر والتوزيع.
- الواحدي، علي بن أحمد. (1430 هـ- 2009م). التَّفْسِيرُ البَسِيْط، ط 1، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله. (1999م). علل النحو. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط 1، الرياض- السعودية مكتبة الرشد.
- ابن يعيش، محمد بن علي. (2001م). شرح المفصل للزمخشري. تحقيق: إميل يعقوب، ط 1، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية.

References:

- *The Holy Quran*
- *Ibn Al-Atheer, Al-Mubarak bin Muhammad.(1420B. H1999=.). Al Budaiya in Arabic Science. Investigation and study: Fathi Ahmed Ali Al-Deen, Kingdom of Saudi Arabia: Publications of Umm Al-Qura University.*
- *Al-Azhari, Khalid bin Abed. (2000). Shareh Altasrih ealaa Altawdih. 1st ed., Scientific Books House, Beirut, Lebanon.*
- *Al-Ashmoni, Ali bin Muhammad. (n.d.). Shareh AlAshmoni ealaa ‹Alfiyat Ibn Malik, Scientific Books House- Beirut, Lebanon.*
- *Al-Kanadi, Imru Al-Qais bin Hajr. (1984). Diwan Imru Al-Qais, Investigation: Muhammad Abu Al-Fadel Ibrahim, Al-Maarif House.*
- *Al-Anbari, Abed Al-Rahman bin Muhammad. (1999). Asrar Alarabia. 1st ed., Al-Arkam Bin Abi-Al-Arkam›s house, Lebanon.*
- *Al-Anbari, Abed Al-Rahman bin Muhamma. (2003). Al›Iinsaf fi Masayil Alkhilaf. 1st ed., The Modern Library.*
- *Al-Baghdadi, Abd A-Qadir bin Omar. (1997). khzanet Al›adab wa Lub Lubab Lisan Alarab. Investigation and explanation: Abed Al-Salam Muhammad Harun, 4th ed., Publisher: Al-Khanji Library, Cairo.*
- *Al-Baghdadi, Abed Al- Qadir bin Omar. (1414 B.H. 1993=). Shareh ‹Abyat Mughni Al-Labib. Investigation: Abed Al- Aziz Rabah and Ahmed Youssef Daqqaq, 2nd ed., Al-Mamoun Heritage House, Beirut.*
- *Al-Baidawi, Abed Allah bin Omar. (1418 B.H.= 1997). Anwar Altanzil wa ‹Asrar Altaaweel. Investigation: Muhammad Abed Al-Rahman Al-Mara'shili, 1st ed., Arab Heritage Revival House, Beirut.*
- *Al-Jerjani, Abed Al-Qāhir bin Abed Al-Rahman. (1992). Dalayil Al›Iiejaz fi Eilm Almaeani. Investigation: Mahmoud Muhammad Shakir, 3rd ed., Al Madani Press, Cairo.*
- *Ibn Jenni, Othman bin Jenni. (n.d.). Allomae fi Alarabia. Investigation: Fayez Faris, Cultural Books House, Kuwait.*
- *Al-Hariri, Al-Qasim bin Ali. (1998). Durat Alghawas fi ‹Awham Alkhawas. Investigation: Arafat Matraji, 1st ed., The Cultural Books Foundation, Beirut.*
- *Hassan, Abbas. (n.d.). Alnahw Alwafi. 15th ed., knowledges House.*
- *Abu Hayyan, Muhammad bin Yosuf. (1418 B.H.=1997). Airtishaf Aldrb min Lisan Alarab. Investigation, Explanation and Study: Rajab Othman Muhammad, Review: Ramadan Abd Al -Tawab, 1st ed., Al-Khanji Library, Cairo.*
- *Abu Hayyan, Muhammad bin Yosuf. (n.d.). Altazyil wa Altakmil fi Shareh Kitab Altashil. Investigation: Hassan Hindawi, Al-Qalam House, Damascus.*
- *Abu Hayyan, Mohammed bin Yosuf. (1420 B.H 1999=.). Albahr Almuhit fi Altafsir. Investigation: Sedki Mohammed Jamil, Publisher: Al-Fikr House, Beirut.*
- *Al-Daas, Ahmad Obaid and others. (1425 B.H.= 2004). ‹Iiearab the Holy Quran. 1st ed., Al-Munir and Al-Farabi Houses, Damascus.*
- *Ibn Abi Rabiea, Omar. (1996). Diwan Omar bin Abi Rabiea. Investigation: Fayz Mohammed, Arab Book House.*
- *Al-Rajihi, Abdoh. (1999). Altatbiq Alnahwi. 1st ed., knowledges Library for Publishing and Distribution.*
- *Al-Radhi, Mohammed bin Al-Hasan. (1975). Shareh Shafieat Ibn Al-hajib. Investigation: Mohammed Nour Al-Hassan, Mohammed Al-Zafzaf and Mohammed Mohi Al-deen Abed Al -Hamid, Scientific Books House, Beirut, Lebanon.*
- *Al-Zubaidi, Mohammed bin Mohammed. (n.d.). Taj Alearus Min Jawahir Alqamws. Investigation: A Group of Investigators, Al-Hidaya House.*
- *Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Amro.(1407 B.H=.1987). Alkshaf Ean Haqayiq Ghawamid Altanzil, 3rd ed., Arab Book House, Beirut.*
- *Al-Zamakhshari, Mahmoud bin Amro. (1993). Almufsil fi Soneat Al›iierab, Investigation: Ali Boummelhem, 1st ed., Crescent Library, Beirut.*
- *Al- Samurai, Fadel Saleh. (2000). Maeani Alnahw. 1st ed., House of Thought, Jordan.*
- *Ibn Al-Sarraj, Mohammed bin Al-Serri. (n.d.). Al›usool fi Alnahw, Investigation: Abed Al- Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon.*
- *Al-Suhaili, Abd Al-Rahman bin Abd Allah. (1992). Natayij Alfikr fi Alnahw. 1st ed., Scientific Books House, Beirut.*
- *Sibaway, Amro bin Othman. (1988). Alkitab, Investigation: Abed Al-Salam Mohamed Haroun, 3rd ed., Al-Khanji Library, Cairo.*
- *Al-Siravi, Al-Hassan bin Abd Allah. (2008). Shareh Kitab Sibaway, Investigation: Ahmed Hassan Mahdli and Ali Sayed Ali, 1st ed., Scientific Books House- Beirut, Lebanon.*
- *Al-Suyuti, Abd Al -Rahman bin Abi Baker. (n.d.). Hamea Alhawamea, Investigation: Abed Al-hamid Hindawi, Altawfiqia Library, Egypt.*
- *Al-Sabban, Mohammed bin Ali. (1997). Hashiat Al-Sabban ealaa Shareh Al-Ashmoni. 1st ed., Scientific Books House, Beirut-Lebanon.*
- *Al-Aqbri, Abed Allah bin Al-Hussein. (1995). Al-lubbab fi Ealal Albina› wa Al›iierab. Investigation: Abed Al- Ilah Al-Nabhan, 1st ed., House of Thought, Damascus.*
- *Al-Aqbri, Abed Allah bin Al-Hussein. (n.d.). Altibyan fi ‹Iierab Alquran. Investigation: Ali Mohammed Al-Bejawi, Issa Al-Babi Al-Halabi and his Partners.*
- *Abu Ali Al-Farisi, Al-Hassan bin Ahmed. (1987). Al-masayil Alhalabiaat. Investigation: Hassan Hindawi, 1st ed., Al-Qalam House of Printing, Publishing and Distribution, Damascus - Al-Manara House of Printing, Publishing and Distribution, Beirut.*
- *Abu Ali Al-Farisi, Al-Hassan bin Ahmed. (1990). Altaealiqa ealaa Kitab Sibaway. Investigation: Awad bin Hamd Al-Quzi, 1st ed., Lisan Alarab Library.*
- *Al Aini, Mahmoud bin Ahmed. (2010). Almaqasid Alnahwia*

fi Shareh Shawahid Shurooh Al›alfia almashhur bi «Shareh Alshawahid Alkubraa». Investigation: Ali Mohammed Fakher, Ahmed Mohamed Tawfiq Al-Sudani, and Abd Al- Aziz Mohammed Fakher, 1st ed., AL- Salaam House, Cairo, Egypt.

- *Al-Fassi, Ahmed bin Mohammed bin Al-Mahdi. (n.d.). El Baher Elmadid fi Tafsier Alquran Almajied. Investigation: Ahmed Abed Allah Al-Qurashi Raslan, Scientific Books House, Cairo.*
- *Al-Farahidi, Alkhalil bin Ahmed. (1995). Aljumal fi Alnahw. Investigation: Fakher Al-deen Kabbawa, 5th ed., Alresala Foundation.*
- *Al-Farazdaq, Hammam bin Ghaleb. (1987). Diwan Al-Farazdaq. Investigation: Ali Faour, Scientific Books House.*
- *Al-Maliqi, Ahmed bin Abed Al-Nou. (2002). Rasef Almabani fi Shareh Huroof Almaeani. Investigation: Ahmed Mohammed Al-Kharat, 3rd ed., Al-Qalam House, Damascus, Sham House. Beirut.*
- *Ibn Malik, Mohammed bin Abed Allah. (1990). Shareh Tashil Alfawayid. Investigation: Abed Al-Rahman Al-Sayed and Mohammed Badawi Al-Makhton, 1st ed., Hijr for Printing, Publishing, Distribution and Advertising.*
- *Al-Mubrid, Mohammed Bin Yazid. (n.d.). Almuqtadab. Investigation: Mohammed Abed Al-Khaleq Azima, Books World, Beirut.*
- *Al-Muradi, Hassan bin Qassim. (1992). Aljanaa Alddani fi huroof Almaeani. Investigation: Fakhr Al- edeen Kabbawa and Mohammed Nadim Fadhil, 1st ed., Scientific Books House, Beirut, Lebanon.*
- *Al-Marrar Al-Faqasi. (2016). Diwan Al-Marrar Al-Faqasi, Digital Future Company.*
- *Al-Nabeghah, Al-Zobyani. (1996). Diwan Al-Nabeghah Al-Zobyani. Investigation: Abbas Abed Al-Sater, Scientific Books House.*
- *Nazer Al-jysh, Mohammed bin Yusof. (1428 B.H2007=.). Shareh Al-tashil Named= Tamhid Al-qawaeid bi shareh Tashil Al-fawayid. Studying and Investigation: Ali Mohammed Fakher et al., AL- Salaam House, Cairo.*
- *Ibn Hisham, Abdullah bin Yusof. (n.d.). ‹Awdah Almasalek ‹iilaa ‹Alfiat Ibn Malik. Investigation: Yusof AlSheikh Mohammed Al-Bekaai, House of Thought for Printing, Publishing and Distribution.*
- *Ibn Hisham, Abed Allah bin Yusof. (1985). Moghani Al-labeb ean kutib Al-›aeareeb, Investigation: Mazen Al-Mubarak and Mohammed Ali Hamd Allah, 6th ed., House of Thought, Damascus.*
- *Al-Hamazani, Al-muntajib. (2006). Alkitab Alfaried fi ‹Iiearab Alquran Almajied. Investigation: Muhammad Nizam Al-Deen Al-Fatih, 1st ed., Al-Zaman House for Publishing and Distribution, Madina Al- Monawara, Saudi Arabia.*
- *Al-Wahidi, Ali bin Ahmad. (1430 B.H 2009=.). Altafsier Albasiet, 1st ed., Ph.D. Thesis at AL-Imam Muhammad bin Saud University.*
- *Ibn Al-Warraq, Mohammed bin Abed Allah. (1999). Ealala Alnahw, Investigation: Mahmoud Jassim Mohammed Al Darwish, 1st ed., Al-Roshed Library- Riyadh, Saudi Arabia.*
- *Ibn Yaish, Muhammad bin Ali. (2001). Shareh Almufsl Lilzamkhasharii. Investigation: Iimil Yaacoub, 1st ed., Scientific Books House, Beirut- Lebanon.*